

الفصل الأول: النظرية العامة للقانون سنتناول بالدراسة في هذا الفصل مجموعة من النقاط أهمها: تعريف القانون وعالقه بالعلوم الأخرى، من حيث درجة إلزامية ومن حيث الموضوع، ومصادر القانون . تعريف القانون ويقصد به العصا وهو عبارة عن تعبير أي القاعدة، كالصراحة والاستقامة والنزاهة والأمانة والعدل والمساواة. أما عن المدلول (Regula) مجازي عن الكلمة اليونانية الصطالحي لهذه الكلمة، للدلالة عن مفهومين: 1- المفهوم الواسع للقانون: مجموعة القواعد العامة والمجردة، التي تحكم وتنظم - على وجه الإلزام - سلوكيات الأفراد داخل المجتمع وكذا العائلات التي تنشأ فيما بينهم، وتكون صادرة عن الدولة، التي تكفل التزام الأفراد بهذه القواعد واحترامها والخضوع لها تحت طائلة الجزاء المادي في حالة مخالفتها. 2- المفهوم الضيق للقانون: هو مجموعة القواعد التي تسنها السلطة التشريعية لتنظيم مسألة معينة وهنا يسمى القانون بالتشريع، مثال: القانون المدني الجزائري الصادر عام 1975 نقصد بكلمة القانون التشريع وحده (دون باقي مصادر القانون المدني). عالقة القانون بالعلوم الأخرى حتى يتمكن القانون من تحقيق أهدافه البدله ان يستعين بعلوم أخرى تساعد على وضع قواعد قانونية تتماشى وأوضاع المجتمع. 1- عالقة القانون بالتاريخ: يعتبر التاريخ علما ضروريا للتعرف على التطور القانوني الذي مر به مجتمع ما، فهو يبين كل الظروف التي أدت إلى نشوء أي قاعدة قانونية وهو الشيء الذي يفيد القانونيين في التعرف على الأفكار التي كانت منتشرة في عصر معين من العصور والعمل ربما على تطويرها تماشيا مع الوضع الراهن، كما تفيد دراسة ظروف نشأة القاعدة القانونية في فترة ما في استخالص آثارها الإيجابية وآثارها السلبية (الخذ بالآلي جابيات وتفادي السلبيات). 2- علم القانون المقارن: أساس هذا العلم هو العمل على المقارنة بين مجموعة من الأنظمة القانونية المختلفة، أكثر بغية تعديل الول إن وجدت إيجابيات في الثاني، مع مراعاة احترام خصوصية كل مجتمع أو عن طريق دراسة الانتقادات التي وجهها الفقه أو القضاء للقانون الأجنبي،